

المنظور السياسي في دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

Political approach in the study of illegal immigration

حليمة حقاني

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، halimahagani87@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/01/23

تاريخ القبول: 2022/07/23

تاريخ النشر: 2022/10/10

ملخص:

تعتبر الهجرة السرية ظاهرة عبر وطنية تشكل تهديد ضمني وحقيقي للنظام الدولي والدول والأفراد في العالم، وحتى المهاجرين ذاتهم كونها تشكل مازق للأمن سواء الوطني أو الإنساني أو الدولي حيث تعتبر الأسباب السياسية من أهم الأسباب التي تؤدي بالأفراد و المجتمعات الى الاندفاع نحو الهجرة الرسمية أو الغير رسمية نظرا للضغوط التي يتعرضون لها وخاصة غياب الأمن السياسي في الدولة أو الاقليم، وفي المقابل الهجرة السرية هي تهديد لسيادة الدول و أمنها و هذا عندما تنتهك الدول في حدودها وكذلك عندما تتسبب في زعزعة أمن الدولة من خلال الجرائم التي يرتكبها المهاجرون السريون.

لمكافحة معضلة الهجرة السرية يتطلب الاعتماد على استراتيجية الوقاية، الترقية والحماية وكذا الاستباقية حيث تعمل هذه الاعتمادية كل من الدول المعنية بالهجرة اما المنشأة أو المستقبلية وكذلك المنظمات الفوق قومية سواء كانت حكومية أو غير حكومية.

كلمات مفتاحية: معضلة الهجرة غير الشرعية، الدول المستقبلية، أمنة ظاهرة الهجرة.

Abstract:

Clandestine immigration is a transnational phenomenon that constitutes an implicit and real threat to the international system, states and individuals in the maiworld, and even the migrants themselves, as they constitute a predicament to security, whether national, humanitarian or international due to the pressures they are exposed to, especially the absence of political security in the state or region, on the other hand, clandestine immigration is a threat to the sovereignty and security of states, and this is when states violate their borders .

To combat the dilemma of illegal immigration requires relying on a strategy of threats, challenges, prevention, promotion and protection, as well as proactively on the part of the international community.

Keywords: clandestine immigration., the political perspective., political security., pro-activeness, the international system.

مقدمة:

من بين مستويات التحليل الهامة في تغيير العلاقات الدولية الفرد و الدولة خاصة مع ديناميكية السياسة الدولية اصبح الفرد حجرة شطرنج هامة داخل الدول و ما بين الدول و الاقاليم خاصة مع الصيغة العولماتية التي تعطي حرية لتنقل الاشخاص و السلع و الافراد حيث ينص البند 13 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على : “ حق اي شخص في اختيار مكان اقامته و حرية التنقل داخل اي بلد شاء، و كذلك لكل شخص الحق في مغادرة اي بلد و العودة لبلده الاصلي ” هذا في اطار النظام الدولي و لكن ينتج عن الفوضى الدولية هو اعتماد الافراد الانتقال و الهجرة بشكل غير شرعي عبر الحدود مما يؤدي الى خرق حدود الدول الاخرى و سيادتها و ما ينتج عن ذلك من انتاج معضلات امنية و سياسية لدول العبور و المقصد. و عليه مطرح الاشكالية التالية:

كيف تؤثر الهجرة الغير شرعية على الجانب السياسي و الامني للدول و مواطنيها؟ او ما هو التأثير السياسي للهجرة السرية للدول او المجموعة الدولية؟

و عليه نطرح الفرضيات التالية:

- تعتبر المسببات السياسية اولى الحركات لظاهرة الهجرة السرية.
- تحقيق الامن السياسي في الدول يعتبر ضمان للحد من الهجرة الغير نظامية.
- من اجل دراسة الموضوع نقسم الدراسة الى الاجزاء التالية:
- مفهوم الهجرة الغير شرعية.
- غياب الامن السياسي كسبب لانتشار الهجرة السرية.
- التأثير الامني و السياسي للهجرة الغير شرعية على الدول المستقبلية.
- استراتيجية الحد من تفشي ظاهرة الهجرة الغير قانونية.

أولاً: مفهوم الهجرة الغير شرعية:

تعتبر الهجرة الغير شرعية ظاهرة دولية تعرفها كل من القارة الافريقية و الاوربية و الآسيوية و الامريكيتين بتنقل الافراد و المجموعات بشكل معقد و متطور و ديناميكي خاصة لترابطها مع القضايا و الاشكال الدولية الاخرى بما فيها ظاهرة العولمة مما ادى الى الاختلاف و الصعوبة في ايجاد مفاهيم للظاهرة بشكل

متفق عليه هذا شأنه شأن بقية المصطلحات في العلوم السياسية، لذا يقول المفكر الديموغرافي الفرنسي "الفريد صوفي" "أما إن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، أو يرحل البشر حيث يوجد الثروات".¹

يتحدد مصطلح الهجرة الغير شرعية في لفظين "الهجرة" و لفظ "غير شرعية" و التي تعني مخالفة القوانين و التشريعات المعتمد بها في تنظيم دخول الرعايا الاجانب الى الاقليم السيادي لدولة ما.²

ينتقل الافراد او المجموعات من مكان الى اخر نتيجة لأسباب سياسية او امنية تو اقتصادية او اجتماعية بشكل غير قانوني من دون الحصول على تأشيرات دخول او بطاقات اقامة تمنحها سلطات الدولة المختصة بالهجرة و الجوازات او حتى تم رفض طلب لجوئهم من هنا يمكن تمييز الهجرة النظامية عن الهجرة السرية.

اما المفوضية الاوروبية تعرف الهجرة الغير شرعية "هي كل دخول عن طريق البر او البحر او الجو الى اقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة او بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، او من خلال الدخول الى منطقة الفضاء الاوروبي بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة و من ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، او تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات، و اخيرا هناك طالبوا اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.

اما المكتب الدولي للعمل BIT يعرف المهاجر الغير شرعي بانه "كل شخص يدخل او يقيم او يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي او سري او بدون وثائق او في وضعية غير قانونية".

تحمل لفظة الهجرة معنيان أولهما: هجر الشيء يهجره هجرا وهجرانا ويعني الانقطاع عن الشيء.

حيث جاء في لسان العرب ان الهجر ضد الوصل، يقال هجرت الشيء هجرا إذا تركته واغفلته.

أما معناها الثاني فهو الخروج من أرض إلى أخرى، وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته الى المدن ويقال هاجر الرجل إذا فعل ذلك، وسمي المهاجرون بهذا الاسم لأنهم تركوا ديارهم التي نشئوا بها ولحقوا بديار ليس لهم بها أهل، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلدا آخر فهو مهاجر والاسم منه "الهجرة"³

وفي معجم لاروس قد قصد بالهجرة "خروج من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق"⁴

ويعطي قاموس ويسترن الجديد ثلاثة معاني للفعل «migrate»

• الانتقال من مكان لآخر وخاصة من دولة أو اقليم أو محل سكن أو الإقامة بمكان آخر بغرض الإقامة.

• الانتقال بصفة دورية من اقليم الى اقليم آخر.

• ينتقل او يحول «to Transfer»

هي مغادرة الشخص اقليم دولته او الدولة المقيم فيها الى اقليم دولة اخرى بقصد الإقامة الدائمة.

وتختلف تعاريف الهجرة وتعدد نظرا لتعدد وتشابك مظاهرها ومعاييرها

فالهجرة في القانون الدولي هي انتقال الافراد من دولة لأخرى بقصد الإقامة.

وبالرجوع الى العامل الجغرافي تعرف موسوعة (universels) الهجرة بأنها: " عملية الانتقال من مجال

جغرافي الى اخر حيث تنطبق على الانتقال الجماعي للأفراد دون ان تكون لديهم نية العودة اليه "

وفي علم الاجتماع تدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية أو غيرها.

أما التهجير فهو الإرغام على الهجرة بالقوة والتهديد.

من خلال التعاريف السابقة المعروضة يمكن ان نلخص مفهوم فيه نوع من الشمولية والاعتمادية باعتبار

الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة معقدة تعرف التطور الدائم تدل على فعل غير مشروع او سري الذي يقوم

بع الافراد او المجموعات بعدم احترام للقانون الداخلي والدولي للهجرة. حيث لا يلتزمه، بالشروط القانونية

لخروجهم من بلدانهم وايضا خوّلهم واقامتهم في دول المقصد، سواء اكانت هجرة مباشرة او سرية سواء تكون

العملية عن طريق افراد او جماعات منظمة وتهريب المهاجرين فير الحدود الدولية.

ثانيا: غياب الامن السياسي كسبب لانتشار الهجرة غير الشرعية:

تساهم حالة الزعزعة الامنية و السياسية للدولة او عدم الاستقرار السياسي في خلق مناخا مناسباً

تنشط فيه المجموعات الارهابية و الشبكات الاجرامية المنظمة في تجارة السلاح و البشر مما يدفع الى تكوين

عصابات تهريب الافراد الذين يرغبون في الخروج من حدود الدولة التي يعيشون فيها، خاصة و ان الاوضاع

تساعد على انتشار هذه الظاهرة يضعف الدولة على حماية حدودها البرية و البحرية و حتى الجوية اذا وصل

الى هذه الحدة ، و كذا نقص الامكانيات البشرية و المادية و التكنولوجية لتحقيق الامن السياسي والعسكري لينتقل التحدي و الخطر الامني و السياسي مباشرة الى دول العبور و المقصد .

عند انتهاك الحقوق السياسية للعهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية المنصوص عليها في اتفاق جنيف 1961 و تدهور مبادئ الحكم الراشد و الديمقراطية و دولة الحق و القانون مما يؤدي الى انتشار الصراعات الداخلية باستعمال العنف من مختلف الفواعل سواء من قبل الدولة او الافراد مما يشكل سببا دافعا للهجرة السرية.

تعتبر الاسباب السياسية من اهم الاسباب التي تؤدي بالأفراد و المجتمعات الى الاندفاع نحو الهجرة الرسمية او الغير رسمية نظرا للضغوط التي يتعرضون لها، حيث يدفع غياب الامن السياسي في الدولة او الاقليم الى التنقل من الدولة الى مناطق اخرى من العالم من اجل البقاء على قيد الحياة بالإضافة الى أن “عدم الاستقرار الناتج عن الحروب الاهلية و النزاعات و كذلك انتهاكات حقوق الانسان بسبب انتماءاتهم العرقية او الدينية او السياسية”⁵.

يشجع تواجد النزاعات و الحروب على دفع المواطنين و خصوصا الشباب منهم اضطراريا الى الهجرة او اللجوء السياسي للبحث عن الامن او الحفاظ على الحياة هذا من جهة، كما ان ضعف المشاركة السياسية و تفشي ظاهرة الفساد و التوزيع الغير عادل للموارد و في المقابل يشكل عبء على الدول المستقبلية مثل الدول الاوروبية لدرجة قال رئيس الحكومة الاسبانية “فيليب غونزالاز” “لو كنت شابا مغاريا لحاولت الهجرة و لو امسكوني لحاولت مجددا...”⁶

تكتمل لذلك تعتبر القارة الافريقية من اكثر المناطق في العالم التي تعتبر النزوح او الهجرة على المستوى الداخلي و الدولي منها نظرا للاستعمار و التدخل الاجنبي الذي تعرضت له في شكل حروب او تصادم مباشر و كذلك الحروب الداخلية و الإثنية و النزاعات خصوصا في فترة الثمانينات، حيث تدخل الدول العربية ضمن دائرة الدول التي تعرف فيها نسبة الهجرة الغير شرعية نظرا للتذبذب الامن السياسي و زعزعة الاستقرار السياسي لهته الدول و تصل الى درجة وجود دول فاشلة مثل ليبيا، و عليه نربط بشكل تحليلي واضح ان “سبب انعدام الامن يعد عاملا دافعا الى الهجرة”⁷

و الدليل على تأثير غياب الامن السياسي في دول المهاجرين هي ضخامة عدد المهاجرين الدوليين

حيث بلغ في سنة 2000 ب 150 مليون مهاجر اما في 2020 ب 272 مليون مهاجر اي بمعدل الضعف اي مهاجر واحد من اصل كل 30 شخصا⁸.

و لتحليل كمي واضح يشير التقرير “ ان دينامية النزاعات التي لم تحل او النزاعات المتجددة في بلدان رئيسية اسهاما كبيرا في الارقام التالية حيث بلغ عدد اللاجئين من البلدان الرئيسية هي الجمهورية السورية، افغانستان، جنوب السودان، ميانمار، الصومال، السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، جمهورية افريقيا الوسطى، اريتيريا، بورندي حوالي 16.6 مليون لاجئ وفقا لمفوض من مجموع اللاجئين حيث تعتبر جنوب السودان البلد الذي %0 اللاجئين لسنة 2018 أو 82 ينحدر منه اكبر عدد من اللاجئين في افريقيا ففي عام 2018 قدر ب 2.3 مليون باحتلال المرتبة الثالثة في العالم لتستضيفهم الدول المجاورة مثل اوغندا يعد عقود من النزاع، كما ان الصومال مصدر ثاني لأكبر عدد اللاجئين في المنطقة والخامس في العالم حيث تستقبل كل من كينيا و اثيوبيا مهاجريها الغير شرعيين⁹.

بتأثير قوي تساهم النزاعات المستعصية و حالات العنف السياسي و الطائفي و نكسات بناء السلام تو عدم الاستقرار السياسي الى عدم قدرة كل المواطنين الذين يعيشون حالات الخوف م الحصول على لجوء سياسي مما يجعلهم يبحثون عن الحل الاقرب الى النجاة و هو اللجوء او الهجرة الغير شرعية نحو الدول المجاورة التي تعرف استقرار او عبور البحار و المحيطات في قوارب الموت او يتم استغلالها من طرف جماعات الجريمة المنظمة و الاتجار بالبشر، و عليه هناك علاقة كبيرة و مؤثرة بين غياب الامن السياسي داخل الدول و ظاهرة الهجرة الغير شرعية.

ثالثا: التأثير السياسي والأمني للهجرة غير الشرعية على الدول المستقبلية:

تؤثر الهجرة الغير شرعية بشكل مزدوج على دول المصدر و الدول المستقبلية خصوصا و ان عدم الاستقرار السياسي يدفع الى وجود و زيادة الهجرة السرية للأفراد من دولهم الى الدولة المستضيفة المناسبة للعيش و الحياة، و لكن هذا التنقل الغير قانوني له تأثير سياسي و امني خطير على الدول المستقبلية ومواطنيها.

و عليه يمكن تحديد اهم الاخطار او التهديدات كالتالي:

- اختراق سيادة الدولة و الامن الوطني:

يخترق المهاجرون الغير شرعيون الحدود الجغرافية للدولة التي يلجؤون لها مما يعرضون امنها الوطني

للخطر وانتهاك لسيادة الدولة وتبيان عجزها في حماية حدودها، خاصة عندما يتحول المهاجر الى ورقة اللا امن للدولة والمجتمع والمواطن الاصلي من خلال الاساليب التالية:

اذا تعتبر “الهجرة السرية تهديدا لمبدأ السيادة الاقليمية للدولة لان هذه الاخيرة تملك سلطة منح التراخيص و تأشيرات الدخول الى اراضيها او رفض ذلك او طرد المهاجرين السريين يبين ان سلطة الدولة تتناقض امامهم و كذلك سيادتها الاقليمية¹⁰.

اذا الهجرة السرية هي تهديد لسيادة الدول و امنها و هذا عندما تنتهك الدول في حدودها و كذلك عندما تتسبب في زعزعة امن الدولة من خلال الجرائم التي يرتكبها المهاجرون السريون في اقليم الدولة الاخرى او المقصد مما يضعف هذه الاخيرة في التحكم في قنوات الهجرة الشرعية¹¹.

- اختراق وتهديد الدولة الوطنية:

تتأثر الهوية الوطنية بالجيوب التي يشكلها المهاجرون الغير شرعيون و التي تخلق مازق امني و تكسر ضمير “نحن” حيث اصبحت الهوية جوهر للصراع على المصالح و السعي للهيمنة و كذلك يساهم في خلق “مجتمع ما فوق قومي”، لذا يشير “smith campbell” ان تهديدات الهوية الوطنية هي ناتجة من التمييز بين “نحن” و “الآخرون” (Miron, 2010) و عليه ان ذوبان الهوية الوطنية في ظل خطر توسيع تواجد المهاجرين يؤدي الى زوال الدولة الامة.

- تفشي الصراعات العرقية:

زيادة المهاجرين في الدولة المستقلة يؤدي الى اتساع نطاق عدم الثقة و سوء الفهم و العداء المتبادل خاصة نظرا للاختلاف بين كل من المجتمعين قد يصل الامر الى الغاء الدولة المستقلة و ظهور صراعات وحروب اهلية و حتى زيادة الفتن و الاضطرابات السياسية.

- خرق الهجرة السرية لمفهوم المواطنة ومأسسة المواطنة المزدوجة:

تحدد المواطنة اساسا بعلاقة المواطن بالدولة و قدرته على ممارسة العديد من الحقوق المدنية و السياسية، و لكن تواجد جيوب من المهاجرين السريين في الدولة المقصد يؤثر بشكل خطير على النظام.

تظهر المواطنة بعد الوطنية عندما يحصل المهاجر الغير شرعي على جنسية الدولة المستضيفة حيث يمارس حقه في الانتخاب باعتباره مواطنا بعدما تتوفر فيه الشروط القانونية مما يؤدي الى خرق المواطنة للبلد المقصد خصوصا اذا كانت مشاعر الانتماء الوطني عند المهاجر ترتبط بالبلد الام لديه.

عند حصول المهاجر على المواطنة المزدوجة يخلق معضلة اخرى وهي المشاركة في الحياة السياسية انتخابا وترشحا، هناك احزاب ترفض هذا الاندماج والمشاركة السياسية للأفراد الدخيلين تحت راية الدولة الامة¹²، وفي المقابل هناك احزاب اخرى تريد اكساب المهاجرين حقوقهم واجباتهم كجزء من المجتمع مما يؤدي الى تكتلات وضغط على النظام السياسي القائم في الدولة واحتمالية نشأة المساومة السياسية.

- خطر الجريمة المنظمة و الاتجار بالبشر الناتجة عن الهجرة السرية:

ينتج عن تنقل الانفراد غير الشرعيين من اقليم الى آخر الى تعرض الدولة المقصد لذبول الجريمة المنظمة وتأثير ذلك على امنها القومي وامن افرادها.

هناك ارتباط وثيق بين الهجرة السرية والجريمة المنظمة العابرة للحدود خاصة ظاهرة الاتجار بالبشر التي تجتذ حيوية وديناميكية في دول المنشأ لتصل حتى تهديد امن دول المقصد مما يزيد من معدلات الجريمة وتنوعها. تساعد الهجرة غير الشرعية في دخول الاسلحة والمتفجرات والذخائر لزعزعة امن الدول، وكذلك ظهور الافكار المتطرفة وتسلسل عناصر تنتمي الى جماعات وعصابات ارهابية تسعى الى زعزعة الامن للدولة¹³، وتفاقم ذلك خاصة مع ظهور وانتشار ظاهرة العولمة والتقدم التكنولوجي وحرية تبادل السلع وانتقال الافراد.

- علاقة الارهاب بالهجرة غير الشرعية:

هناك نقطة تلاق بين الارهاب و الهجرة الغير شرعية في “ التجنيد ” و لو قمنا بتحليل العناصر الارهابية الموجودة في المنطقة الغربية لشمال افريقيا مثلا نجد انهم مواطنون يعود سبب تواجدهم ضمن الجماعات الارهابية بفعل الهجرة الغير شرعية اي عن طريق التجنيد باستخدام وسائل الاعلام و التكنولوجيا الرقمية و مواقع التواصل الاجتماعي التي تستهدف بالخصوص الشباب منهم و استغلال نقاط ضعفهم و اوضاعهم الامنية الصعبة ليجدون انفسهم في دائرة الاستغلال و التهريب و التهديد ترغهم و تجرهم للقيام بعمليات ارهابية ضنا منهم ان هته العمليات ستخرجهم من حالتهم المزرية ليتم الضغط عليهم و ارغامهم من طرف مجموعات خفية لها مصالح استراتيجية.

تقوم “ داعش ” بالاشتراك في الشبكات المربحة للاتجار بالبشر التي تربط افريقيا و جنوب الصحراء الكبرى بأوروبا و التحالف مع القبائل المهمشة، كما عرفت تجارة تهريب المهاجرين ضمن الاحصاء للمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة العبر وطنية الا انها زادت من مبلغ يتراوح بين 8 الى 20 مليون دولار امريكي تقريبا قبل 2011 الى مبلغ يتراوح بين 255 الى 323 مليون دولار امريكي تقريبا في 2015 في ليبيا وحدها، مما ينتج عن ذلك ارباح و موارد مالية كبيرة للبيين الخارجون عن القانون و الجماعات الارهابية بالطبع¹⁴.

عند ارتباط الهجرة الغير شرعية بالظاهرة الارهابية ينتج عنه تهديد حقيقي لحياة الافراد في الدول المستقبلية و مناطق العبور سواء على مستوى الافراد او الامن القومي للدول حيث يتم زرع الارهابيين و افكارهم بين المهاجرين السريين، واعتماد الاخير على السلوك الاجرامي و العدواني ضد الدول الاخرى او التي يهاجر لها من خلال اعتماد القتل و تهريب الاسلحة و الذخائر و الاختطاف¹⁵.

رابعاً: استراتيجية الحد من تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

اذل كانت الهجرة غير الشرعية فرضتها ظاهرة العولمة في شقها السلبي فان المشكلة هي تشكيل مارق فوق دولتي تتطلب اعتماد مقاربة الامن الجماعي لأنها ظاهرة عابرة للحدود او الدول تتطلب الاعتماد على استراتيجية معالجة التهديدات والتحديات والوقاية، الترقية والحماية وكذا الاستباقية حيث تعمل هته الاعتمادية كل من الدول المعنية بالهجرة اما المنشأة او المستقبلية وكذلك المنظمات الفوق قومية سواء كانت حكومية او غير حكومية.

دعت المنظمة الدولية للهجرة في مبادرة سمتها “ حوكمة الهجرة ”¹⁶ من خلال قياس مستوى ادماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلية ووضع مؤشرات لتحليل ذلك، و تحديد العقبات الممكنة و تصميم و اعادة تقييم الاستجابات السياسية بغية دعم ادماج المهاجرين بمزيد من الفعالية.

من اجل مكافحة الهجرة الغير شرعية لا بد من تقسيم المهام على ثلاثة مستويات للتحليل:

1. - على المستوى الوطني:

يجب على الدولة تخفيف منابع واسباب الهجرة من خلال العمل على خلق توازن بين اساسيات الدولة وهي سيادتها وامنها وكذا التنمية والحريات المدنية والسياسية وحقوق الانسان لمواطنيها، وكذا حماية المهاجرين

الغير شرعيين من الاضطهاد ومنحهم الحقوق الاساسية للعيش والكرامة المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الانسان والقانون الدولي العرفي¹⁷.

على دول المنشأ احترام الحقوق الانسانية ومبادئ الحكم الرشيد وتفعيل الديمقراطية واحترام بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، اما دول العبور يجب ان تعمل على تحقيق الحماية للمهاجرين العابرين، وكذا تسهيل عملية ارجاع المهاجرين الى بلدانهم في حالة امنية.

اما عن دول المقصد: تشير اللجنة العالمية للهجرة الدولية ان المهاجر الغير شرعي يعاني كثيرا في دولته المنشأ ودول العبور وكذا شبكات المهربين والمجموعات الاجرامية والارهابية، ثم بعد ذلك الاضطهاد على مستوى الحدود ومعاملات شرطة الحدود وسلطات الدولة لذا لا بد من تطبيق القوانين والتشريعات التي تجرم التمييز والمعاملة والعنصرية مع المهاجرين¹⁸.

هناك نقاشات هامة حول الهجرة و الامن من منظور استراتيجي تقليدي يتمحور حول الامن الوطني نذكر ابرزها دراسة¹⁹ :

والتي تعتبر ان الهجرة لها دور اساسي في الدراسات الامنية والاجندة السياسية حيث يجب اعطاء أهمية لظاهرة الهجرة في سياسات الامن الوطني، ليتوصل ام “الامن قيمة او شرط يتأثر بتدفقات الهجرة وسياسة الدولة في ادارة الهجرة”²⁰.

لذا يجب على الدولة سواء اكانت دول المنشأ او العبور او دول المقصد ان تراعي المعايير الدولية لحقوق الانسان في القوانين الوطنية و السياسات و الاستراتيجيات المتعلقة بالهجرة لحماية المهاجرين ببناء منظومة قانونية وطنية تطبقها الآليات المؤسساتية الدولية بشكل يحفظ الامن الوطني و يحمي المهاجرين، مع العلم انه نفص ب “ الآليات المؤسساتية الوطنية”²¹ الت ينقصد بها الوزارات و الاجهزة و الهيئات الحكومية المعنية مباشرة او غير مباشرة بالهجرة و تعمل بموجب آليات اجرائية قانونية تنظم المسائل المتعلقة بالهجرة مثلا في الجزائر هناك “ كتابة الدولة المكلفة بالجالية الجزائرية المقيمة بالخارج ، و المجلس الاستشاري للجالية المقيمة بالخارج ، و كذلك وزارة الخارجية لرعاية الجزائريين في الخارج، و وزارة الداخلية التي تعتم بالمسائل المتعلقة بإقامة الاجانب ”.

يتحقق امن الدولة من خلال التمكين لفئة الشباب وتنفيذ الدولة لاستراتيجية التنمية الانسانية وتعزيز

الخيارات وفتح آفاق حرية الشباب والمواطنين واشراكهم في اتخاذ القرارات مما يؤدي الى زيادة قدراتهم على احداث التغيير، وخلق الامن السياسي للدولة بشكل اوتوماتيكي والقضاء على ظاهرة الهجرة الغير شرعية او التقليل منها.

كما يشارك دور المجتمع المدني والمنظمات على ضمان الحريات الاساسية للأفراد بما فيها حقوق المهاجرين ومكافحة ظاهرة الهجرة الغير شرعية، وكذا العمل على القضاء على العوامل المؤدية الى انتشار هذه الظاهرة.

- على المستوى الاقليمي:

التحليل على مستوى الاقليمي فيما يخص ظاهرة الهجرة خصوصا في شقها السري نركز على الفواعل التي تستقبل المهاجرين مما يتطلب وضع استراتيجية او نهج اقليمي متكامل للتعامل مع الظاهرة بشكل صحيح مثل السماح لحركة العمال بين الدول في اطار السوق المشتركة لشرق و جنوب افريقيا COMESA و المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOWAS او اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NEFTA ، مع العلم ان تقرير الهجرة لسنة 2020 ان 74 % من المهاجرين الدوليين هم في السن العمل ما بين 20 و 64 سنة²².

على المستوى العربي يتطلب ضرورة وجود تنسيق أمني بين الدول العربية وتبادل المعلومات لتفكيك الشبكات والمجموعات التي تعمل على الهجرة الغير شرعية عبر الحدود، وإيجاد آليات مشتركة لمراقبة الحدود والمياه لردع شبكات التهريب البشر البرية والبحرية وكذا معاقبة المهاجرين السريين.

من احسن السبل للقضاء على معضلة الهجرة السرية هي العمل على التسوية السلمية للخلافات والنزاعات خصوصا على المستوى العربي و الافريقي من خلال الحوار و الآليات الدبلوماسية حتى لا يفكر المواطن في البحث عم الاستقرار في مناطق اخرى من العالم، حيث عمل الاتحاد الافريقي مبادرة و التي تعتبر خطة عمل في اطار التعاون الجدي و الفعال في مجال الهجرة الغير شرعية لتبادل المعلومات و الخبرات ببرنامج خاص يستدعي الاشارة اللا و هو “ مواطنو افريقيا” يهدف الى تحقيق الخطط التالية : “ انشاء قاعدة بيانات للخبراء الافريقيين في المهجر و الادراج المنتظم لخرة الإفريقيين في المهجر في برامج الاتحاد الافريقي، و الاشراك الكامل للإفريقيين في المهجر في المجلس، الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للاتحاد الافريقي،

ضمان التعليم للجميع، و التنمية الصحية ، و تكثيف مكافحة الاوثة.²³

و لما نتكلم عن الهجرة غير الشرعية لا بد ان ندرس تجربة اوروبا مع هته الظاهرة كونها من الاقاليم المعروفة التي هي وجهة ملايين المهاجرين لذا قامت سياسة الجوار الاوروي التي تتضمن دول البحر المتوسط الشريكة حول قضايا جوهرية و من اهمها قضية الهجرة من خلال ترسيخ التعاون لدول البحر الابيض المتوسط خاصة مع دول شمال افريقيا التي اصبحت مناطق لعبور المهاجرين و وجود معضلات و مصير مشترك، وقد اعتمدت الخطة على التعامل بمبدأين او اسلوبين.

و من جهة اخرى كيفية التعامل مع تدفقات المهاجرين باحترام حقوقهم الاساسية اهمها الحماية الدولية، و كذا كيفية التعامل مع المهاجرين المخالفين لقواعد الهجرة بطريقة انسانية وكيفية تنظيم عودتهم لبلادهم الاصلية، و كيفية تحسين ادارة الحدود و التعامل مع المهاجرين و تفعيل العمل المشترك للدول المعنية من اجل بناء ادارة افضل للهجرة الدولية.

لذا اثارت المفوضية الاوروبية ان اعتماد “ التوجه الامني الصرف ” انه فشل في القضاء على ظاهرة الهجرة لذا لا بد من تطبيق خطة عمل لسياسة الجوار الخاصة بالدول المجاورة و تغيير الخطاب نحو الهجرة بالعمل و تطبيق مبدأ الامن الجماعي و ابراز دور المهاجرين في اوروبا، لذا طرحت الدول الاوروبية مجموعة من الوسائل لمكافحة ظاهرة الهجرة الغير شرعية اهمها:

- اقتراح اقامة شرطة اوروبية موحدة و مشتركة لتعزيز الرقابة على الحدود و مكافحة الجريمة.
- اعتماد نظام “ جاليليو ” للرقابة البحرية بالأقمار الصناعية.
- ادراج ظاهرة الهجرة في اتفاقيات الشراكة و التعاون بين الدول و الفواعل الاخرى.
- وضع نظام مشترك لإصدار التاشيرات ووضع اجراءات امنية رادعة لشبكات الاجرام التي تستغل ظاهرة الهجرة السرية والعمل على اعادة المهاجرين غير الشرعيين الى اوطانهم.²⁴
- العمل التنسيق مع دول المنشأ و دول العبور لمساعدتها على تطويق الظاهرة من خلال تحسين مستوى تامين الوثائق، و نشر ضباط اتصال، و تقديم خبراء للتدريب و تحسين نظام الرقابة على الحدود حيث تم تأسيس “ الوكالة الاوروبية لمراقبة الحدود الخارجية ”²⁵ . “FRONTEX”
- و عليه يمكن القول ان مكافحة ظاهرة الهجرة الغير شرعية على المستوى الاقليمي امر ضروري و هام لأنه

خاصة مع حرية تنقل الافراد، ووجود جماعات خارجة عن القانون تقوم باستغلال المهاجرين في تفشي التهديدات الامنية من دولة الى اخرى ومن اقليم الى آخر فان الاستراتيجية الاقليمية و العمل المشترك للدول التي تنتمي الى رقعة جغرافية واحدة يقوم بتقليص حدة معضلة الهجرة الغير شرعية.

- على المستوى الدولي:

سواء اكانت دول المنشأ و دول العبور او دول المقصد للهجرة الغير شرعية فهي معنية بالعمل ومكافحة هذه الظاهرة في اطار من الشمولية و العبر تخصصية، و عليه اشارت اللجنة العالمية للهجرة الدولية “من الدول التي تحمل مسؤوليتها في حماية حقوق المهاجرين عند ممارستها لحقها السياسي في تنظيم الدخول الى اقليمها، و ان تسهل عملية ارجاعهم الى بلدانهم الاصلية، و على الدول التعاون فيما بينها في التعامل مع ظاهرة الهجرة الغير شرعية دون تعريض الحقوق الانسانية للخطر و كما عليها ان تشرك ارباب العمل والنقابات و المجتمع المدني في النقاشات و السياسات المتعلقة بالهجرة الغير شرعية”²⁶.

على كل الدول و خاصة التي تعاني بنسبة كبيرة من المهاجرين سواء اكانوا شرعيون او غير شرعيون على ان ترسم او تضع سياسات و تصنع قرارات و تسطر استراتيجيات مرتكزة على الاسس التالية:

- مقارنة طويلة الامد تحدد اسباب و آثار الهجرة الغير شرعية.
- تحديد مقارنة وسطية اساسها التوفيق بين سيادة الدولة و حقوق الافراد.
- الحوار بين مؤسسات الحكومة الواحدة وبين المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المحلي والدولي حول قضية الهجرة.

تدعيما لما سبق يجب ان تشمل استراتيجية مكافحة الهجرة الغير شرعية العمل المشترك حول التالي:

- تدابير الرقابة و تنفيذ القانون.
- البرامج المنظمة للتعامل مع ظاهرة الهجرة السرية .
- دراسة برامج العودة.
- استراتيجية مكافحة تهريب المهاجرين و الاتجار بالبشر.

- برامج خاصة لضمان حماية اللاجئين في اطار حركات الهجرة الاوسع²⁷.

ساهم الاتفاق العالمي من اجل الهجرة الآمنة و المنظمة و النظامية “الاتفاق العالمي من اجل الهجرة” الذي يعتبر اول بيان متفاوض عليه دوليا يتضمن أهداف لحكومة الهجرة لتحقيق التوازن بين حقوق المهاجرين و مبدا سيادة الدولة على اقليمها الذي اعتمد في ديسمبر 2018 اثناء مؤتمر الامم المتحدة الذي شارك فيه 150 دولة عضو، ثم اعتمد في الشهر نفسه في الجمعية العامة للمم المتحدة بالتصويت و ايدته 152 دولة عضوا و اعترضت عنه 5 دول، و قد سبقه كذلك “اعلان نيويورك” من اجل اللاجئين و المهاجرين الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2016 خاصة مع مناسبة التنقل الجماعي لمليون شخص في اوروبا و عبرها خلال عامي 2015 و 2016 .

ركز الاتفاق العالمي من اجل الهجرة على التعاون بين الدول من اجل تحسين حوكمة الهجرة الدولية، والتأكيد على الحق السيادي للدول في تحديد سياساتها الوطنية الخاصة بالهجرة وحققها في ادارة الهجرة ضمن نطاق ولايتها السيادية والقضائية لما يتفق والقانون الدولي وتم وضع 23 هدفا كنهج شامل لحكومة الهجرة²⁸.

نتج عن المشاورات التي قام بها الامين العام داخل الامم المتحدة التوصية بإنشاء “شبكة الامم المتحدة المعنية بالهجرة” (شبكة الامم المتحدة المعنية بالهجرة) ووافق عليها الامين العام و ايدتها اللجنة التنفيذية للأمم المتحدة في ماي 2018 و اطلقها الامين العام رسميا في ديسمبر 2018 و ادى الى انعقاد “المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من اجل الهجرة الآمنة و المنظمة و النظامية” تشكل الشبكة من كيانات الامم المتحدة عملها هو تقديم دعم فعال على نطاق المنظومة لتنفيذ الاتفاق العالمي من اجل الهجرة، ز كذا تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

لا بد من ايجاد مبادرات عالمية حول الهجرة الدولية من قبل الدول وكذا المؤسسات والمنظمات غير الحكومية وبرعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة مما يسمح بإدارة الهجرة والمهاجرين في العالم، وخلق فرص للمهاجرين الغير شرعيين للرجوع لحياتهم الطبيعية وعدم تهديد الدول والاقليم، وبناء اجندة دولية حول استباق تفاقم معضلة الهجرة غير الشرعية.

نظرا لتهديد العجرة السرية لحياة الافراد و الاستقرار السياسي للدول اصبح من الضروري التعامل مع استراتيجية أمننة الهجرة الغير شرعية بوضع خطاب دولي ودولي يحدد فيه السياسات و الاجندات المختلفة للوقاية من هته الظاهرة ومكافحتها بشكل جماعي، وفي المقابل نظرا لمعاناة المهاجرين داخل دولهم اثناء تنقلهم

وكذا تواجدهم في دول أخرى و هي المقصد اصبح التركيز على “ أنسنه الهجرة الغير شرعية” كذلك ضروري للمنظمات الدولية و الدول مجموعة مما يتطلب وضع معايير دولية و اقليمية لتحرك الناس بين الدول فضلا عن حقوق والتزامات المهاجرين، وكذا وضع استراتيجيات مكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم، وتنفيذ او الالتزام بالاتفاقيات الدولية والاقليمية ذات الصلة بحماية حقوق الضحايا خاصة الوضعية الهشة للمهاجرين ولكن الملاحظ ان هذه القوانين يغلب عليها الطابع الامني لمنطق الدولة على حساب المهاجرين، حيث “ سجل العديد من النشطاء في مجال حقوق الانسان بان عمليات مكافحة الهجرة الغير شرعية تهدد الالتزامات الاوروبية في مجال حقوق الانسان المرتبطة بالمهاجرين و اللاجئين”²⁹.

لذا ان التعامل مع ظاهرة الهجرة السرية يتطلب تظافر جهود الدول والمنظمات الدولية على المستوى الآني والمتوسط و البعيد، وكذا اعتماد استراتيجية استباقية للقضاء على العوامل التي تؤدي الى الهجرة السرية، والقضاء على التهديدات و التزام الدول بحماية المهاجرين الغير شرعيين باحترام المواثيق الدولية من خلال أنسنه ظاهرة الهجرة و الاخذ بعين الاعتبار ان المهاجر هو بشر، وفي المقابل هذا لا يعني ان نصبغ هذه الظاهرة بالخطاب الامني بمكافحتها و الحد من خطورتها داخل الاقاليم و عند الحدود من خلال اساس أمنه الهجرة الغير شرعية.

خاتمة:

الهجرة السرية هي ظاهرة عبر وطنية تشكل تهديد ضمني و حقيقي للنظام الدولي و الدول و الافراد في العالم، و حتى المهاجرين ذاتهم كونها تشكل مازق للأمن سواء الوطني او الانساني او الدولي، مما يتطلب اولا تحليل المسببات الاساسية لتفشي ظاهرة الهجرة الغير شرعية الا هو غياب الاستقرار السياسي و الامني داخل الدول مما يساهم في استخدام وسيلة الهجرة الغير قانونية للهروب من اللا امن السياسي، و في المقابل المهاجر الغير شرعي يخترق سيادة دولة العبور او المقصد و امنها الوطني لذا فان مكافحة هته الظاهرة تعتمد على سياسات وطنية و اقليمية و دولية مشتركة من قبل الدول و المنظمات ، و الاعتماد على اجندات استباقية و حماية الافراد و ضمان حقوقهم و التركيز على بناء مقاربة تنموية مستدامة بتحقيق الحاجيات الاساسية و الانصاف و تحقيق التحرر من الحاجة للأفراد مما يجعلهم يتخلون عن اعتماد مسار الهجرة السرية، و في نفس الوقت وضع خطط و ضمانات لاحتواء المهاجرين الغير شرعيين، و في المقابل زيادة الجهود

الدولية لردع المجموعات المنظمة التي تتاجر بالبشر المهاجرين و استغلالهم مثل “ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية نوفمبر 2000”.

الاستنتاجات:

- اعادة دراسة و تحليل ظاهرة الهجرة الغير شرعية من خلال دراسة الاسباب الكامنة بشكل مفصل خصوصا الامنية و السياسية التي تؤدي الى ظهورها، بالأخذ بعين الاعتبار دور الفرد في صنع السياسات و تأثيراته مع الدولة مثلا تشجيع الاستثمارات للمشاريع المتوسطة بتوفير فرص للأفراد للحد من الظاهرة و عليه يؤدي الى القضاء على اشكال التهميش.
- التنسيق و التعاون الامني و السياسي المشترك بين الدول و المنظمات الدولية بطرق سياسية و قانونية و تنمية للقضاء على الاسباب التي تؤدي الى ظهور ظاهرة الهجرة الغير شرعية.
- تعزيز مبادئ الديمقراطية و الحريات الاساسية، و الحكم الرشيد، و التركيز على الجودة السياسية و المشاركة السياسية. و خلق ذكاء سياسي يساعد على تحقيق الاستقرار السياسي للدولة و المجتمع.
- بناء مؤسسات فوق الدولة تعالج قضايا متخصصة كالهجرة الغير شرعية على سبيل المثال : شبكة الامم المتحدة المعنية بالهجرة 2018 و تركيزها على وضع نظام سياسي و امني و قانوني للأعمال مع المهاجرين وقضية الهجرة ما بين الدول و الافراد و الحدود.

الهوامش:

¹ - عبدالحليم، بوقرين، مكافحة الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري، مقال منشور في جريدة دراسات، العدد 34، جانفي، ص 96

² - M. Georges OTHILY, *rapport, de la commission d'enquête* (1) sur l'*immigration clandestine*, créée en vertu d'une résolution adoptée par le Sénat le 27 octobre 2005,

³ - ابن منظور، لسان العرب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1414، ص 155.

- 4- مصطفى سحر، معجم لاروس، 2013.
- 5 - عياد محمد سمير، “الهجرة في المجال الاورومتوسطي : العوامل و السياسات”، الملتقى الدولي : الجزائر و الامن في المتوسط: واقع و آفاق (2008)، 224.
- 6- Noha , m., & fahmygawad, a. (n.d.). op.cit. 36
- 7 - Mehdi , les migrations africains subsahriens entre maghreb et union europeenne : conditions et effets”in, “ les migrations international observation , analyse et prespective, 2004.
- 8 - المنظمة الدولية للهجرة، 2020، ص 27
- 9 - المنظمة الدولية للهجرة، 2020، ص ص 56-57
- 10- lajoie, 2009., p. 337
- 11 - Koser Khalid. . *irregular migration, state security and human security*,(2005,GCIM), p.10.
- 12- Richard,, d. (n.d.). the implication of global diasporas for (iter) national security, world. In K. Naka , & T. David, p. 36
- 13 - حمدي شعبان، الهجرة الغير شرعية: “الضرورة و الحاجة”، مركز الاعلام الامنيص، (2006).
- 14- libya : argrowing hub for criminales economies and terrorist financing in the trans-sahara, 2015
- 15 - Didier, b.. ” criminalisation of migrants : the side effect of the will to control of the will to control the frontiers and sovereign illusion”, (b. barbara , Ed.) *erregular migration and human rights, theoritical, european and international perspectives*, (2004), 77.
- 16 - تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، نفس المرجع
- 17 - تقرير المقرر الخاص بحقوق الانسان للمهاجرين، 2008
- 18- Rapport de la commission mondiale, 2005,, pp. 56-57
- 19- Rey koslowski, Christopher rudolph, Nazli choncri, Myron weiner (Jef & vicki , p. 02)
- 20 - Jef , h., & vicki , s. (n.d.). *ibid*
- 21- مباركية منير. “جيوسياسة عامة جزائرية فعالة في مجال الهجرة”، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد العدد 01، (2011)، جامعة الجزائر 3

22 - تقرير الهجرة ، 2020، ص 4

23 - الدهيمي لاخضر عمر، “دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر”، الندوة العلمية حول التجارب العربية في مكافحة

الهجرة الغير مشروعة، (افريل , 2010)، 21.

24 - حامد اصر ، “ اشكاليات الهجرة الى الاتحاد الاوروي ”مجلة السياسة الدولية، العدد 159، (جانفي , 2005)،

190

25 - Idol, a. . *l.europeration de la lutte contre la migration irreguliere et les droits humains, une etude des politique de renvois forces en france.* (belgique: edition bruylant,2011), pp. 66-71

26 - CMM. (2005). *les migration dans un monde interconnecte: nouvelle perspective d.action.*, Retrieved from

<http://www.abhatoo.net.ma/index.php/fre/content/download/12157/202725/file/migration-2/pdf>

27 - Koser Khalid. . *irregular migration, state security and human security*,(2005,GCIM), pp. 27-28.

28- المنظمة الدولية للهجرة. (2020). *تقرير الهجرة في العالم لعام 2020*

29 - William , W. . *imagined migration world: the european union anti illegal immigration discourse*”, in: martine and antonio pecond. *the politics of international migration managment* (2010), pp. 81-82.